CD/PV.513
29 May 1989
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة عشرة
بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ألفونسو غارسيا روبلس (المكسيك)

61602-89/٣٤١٠ب

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥١٣ لمؤتمر نزع السلاح .

ووفقا لبرنامج عمل المؤتمر ، سنواصل اليوم النظر في البندين ١ و٣ من جدول الأعمال ، المعنونين على التوالي "حظر التجارب النووية" و "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" . بيد أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يمكن للأعضاء أن يدلوا ببيانات أو إشارة أي مسألة تتصل بأعمال المؤتمر إذا رغبوا في ذلك .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلا أندونيسيا والسويد .

السيد وايارابي (اندونيسيا) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي قبل كل شيء أن أتقدم اليكم باسم الوفد الاندونيسي بالتهاني الحارة على توليكم رئاسة هذا المؤتمر لشهر حزيران/ يونيه . وانه حقا لشرف عظيم أن يتولى رئيس بارز مثلكم ، معروف دوليا ، تسيير مداولاتنا . فتجربتكم الواسعة وخبرتكم الفنية معترف بهما عالميا ، كما أن وفد بلدي يود أن يعبر عن تقديره لخدماتكم التي لا تضاهى من أجل عالم سلمي عن طريق نزع السلاح . وإذ يعلم وفد بلدي مدى تفانيكم ومثابرتكم من أجل تحقيق أهداف نزع السلاح النبيله فإنه على ثقة تامة من أننا سنحرز تقدما كبيرا تحت قيادتكم القديرة . ويود أيضاً وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه لسلفكم ، السفير سيمون ب . آراب بولوت من كينيا ، الذي أدار مداولاتنا خلال شهر نيسان/أبريل باقتدار كبير .

وأود أن أتعرض في بيان وفد بلدي اليوم لمسألتي الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية . والدورة الحالية للمؤتمر تبدأ في جو دولي متحسن في العلاقات بين الدول الكبرى - وهذا تطور ايجابي يرحب به بلدي . ولاحظنا هنا في جنيف أن المحادثات الثنائية بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية والمحادثات بشأن الأسلحة الكيميائية قد استؤنفت عقب سلسلة من عمليات التقارب بين الدولتين العظميين . وتتمة لعمليات التقارب الجارية في أوروبا ، مثل توقيع معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ، وابرام وشيكة استكهولم ، ومواصلة محادثات فيينا وعودة محادثات جنيف بشأن الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، يجري أيضاً بذل جهود لتحقيق السلم والأمن في بقية أجزاء العالم . ويُحرز كذلك تقدم في المساعي الرامية الى تسوية مسألة كمبوتشيا - وهي مسألة تشكل عائقا في سبيل تحقيق سلم وأمن عادلين ودائمين في المنطقة . وإننا نأمل في أن هذه التحركات الايجابية من أجل السلم والأمن ستعزز آفاق تحقيق هدف نزع السلاح وأن هذه التطورات البناءة ستتيح للمؤتمر فرصة مناسبة لبعث عزيمة جديدة في الجهود المبذولة من أجل بلوغ الهدف النهائي ، هدف نزع السلاح العام والكامل .

وقد ناقش مؤتمر نزع السلاح منذ نشأته مسألة فرض حظر شامل للتجارب النووية ، وهي مسألة حاسمة للغاية من أجل تحقيق هدف نزع السلاح . وللأسف لم نلاحظ أي علامة من علامات النجاح في هذا المجال . وقد أتاحت كذلك المحافل المتعددة الأطراف الأخرى للمجتمع الدولي طرقاً قابلةً للتطبيق لمعالجة المسألة ، غير أنها لم تحرز أي تقدم حتى الآن . والهدف الأصلي الذي سعت الأطراف الى تحقيقه من إبرام معاهدة عام ١٩٦٣ لحظر تجارب الأسلحة النووية مبين بوضوح ضمن أمور أخرى في فقرة ديباجة المعاهدة التي وصفتها ، ضمن جملة أمور ، بأنها "اذ تسعى (الأطراف) إلى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية ... للأبد ، فإنها مصممة على مواصلة المفاوضات لتحقيق هذه الغاية ، وترغب في وضع حد لتلوث بيئة الانسان بالمواد الاشعاعية" . وانضمت الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية الى المعاهدة بنيّة صادقة آملة في أن هدف الامتناع عن تجريب الأسلحة النووية سيتحقق في المستقبل القريب . ولكن للأسف ، ها قد انقضت قرابة ثلاثين سنة بعد توقيع المعاهدة ، غير أنه واضح أن تجارب الأسلحة النووية لا تزال جارية .

وعلى الرغم من أنه يعتقد على نطاق واسع أن ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يمنع الدول الحائزة للأسلحة النووية من استحداث رؤوس حربية جديدة ويزيد من الضغط على الدول ذات القدرات النووية لئلا تجري تجارب بالأسلحة النووية ، فإنه يُحاج حاليا بأن الدول الحائزة للأسلحة النووية في حاجة إلى أن تكون قادرة على استحداث منظومات جديدة من الأسلحة النووية للمحافظة على مصداقية الردع . وسياسة المحافظة على هذه المصداقية بوصفها حجر الزاوية في سير المفاوضات ، وابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها هدفا طويل الأجل ، سيسببان عرقلة الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية إلى الأبد . وأندونيسيا ، بوصفها بلداً ينتمي الى حركة عدم الانحياز ، ليس بوسعها أن تقبل الممارسة المذكورة أعلاه لأن ذلك سوف لا يترك لنا سوى خيار مواجهة الابادة في حرب نووية . وهذه السياسة يمكن أيضاً أن تخلق حالة من الشك تتمثل في أنه سوف لا يتم التفكير في وضع معاهدة للحظر الشامل للأسلحة النووية إلا عندما يتم القضاء على جميع الأسلحة النووية .

وهناك إحباط كبير الآن بسبب عدم وجود محفل دولي يمكن أن تناقش فيه معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ولم يتوصل مؤتمر نزع السلاح على مدى عدة سنوات إلى اتفاق على اسناد ولاية الى لجنة مخصصة للنظر في هذه المسائل ، وذلك نتيجة للمواقف المختلفة التي تقفها التجمعات السياسية في المؤتمر . وبسبب عدم وجود ولاية للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة بالذات ، بادرت أندونيسيا بالاضافة الى خمسة بلدان أخرى هي المكسيك وبيرو وسري لانكا ويوغوسلافيا وفنزويلا في آب/أغسطس ١٩٨٨ الى اقتراح عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية كوسيلة لادراج

المسألة من جديد في جدول الأعمال الدولي . ويعتبر بلدي ذلك ممارسة للحق الذي تمنحه اياه المعاهدة التي نحترم أحكامها بإخلاص ، ويُواصل بلدي جهوده الرامية الى تحقيق الأهداف التي حددتها الأطراف عند توقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وبعبارة أخرى ، فإن ذلك يمثل محاولة لاحراز زخم في العملية الرامية الى تحقيق هدف نزع السلاح بما يتفق وعملية التقارب والتفاوض والتطورات الجديدة في العلاقات بين الدول الكبرى ويكمّلها .

وقد حظيت المبادرة بالدعم الكافي ، والمطلوب الآن من الدول الوديعة أن تعقد مؤتمراً لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وفي حين أيدت بالفعل احدى الدول الوديعة الطلب ، فإن الدولتين الأخريين تعارضان بوضوح هذه المبادرة . وإننا نأمل مخلصين أن هذه الدول الوديعة ستتبنى نهجاً إيجابيا وتفي بالتزاماتها ومسؤولياتها عن طريق اجراء مشاورات لاعداد وعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن ، ونتمنى أن يتم ذلك قبل عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار الذي سيعقد في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ومن شأن علامة كهذه ، معبرة عن حسن نية الدول المشاركة ، أن تشكل خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح . وفي حين أنه من غير الواقعي توقع نتائج فورية ، فإننا نأمل في أن اجراء مناقشة كاملة وصريحة من شأنه أن يحدد الصعوبات وأن يؤدي بالتالي الى تحقيق تقدم حاسم في مؤتمر نزع السلاح ويُمكنه من إنجاز مهمته في التفاوض بشأن حظر شامل للتجارب النووية .

إن وقف سباق التسلح النووي وهدف نزع السلاح النووي من بين أولى القضايا الحاسمة التي سيتناولها مؤتمر نزع السلاح . وتنص الفقرة ١٣ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح على "إنه لا يمكن أن يقوم سلم وأمن دوليان دائمان على تكديس الأحلاف العسكرية للأسلحة ، ولا تمكن المحافظة عليهما اعتمادا على توازن مزعزع لقوة الردع أو باعتناق نظريات التفوق الاستراتيجي" . وللأسف ، فإن هذه العبارات التي قبلها جميع أعضاء المجتمع الدولي تقريبا خلال انعقاد الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بتوافق الآراء قد طرحت الآن جانبا . وطغى عدد من التطورات التكنولوجية والتحسينات النوعية في الأسلحة النووية على صوت عدد كبير من البلدان التي حاولت أن تساهم في اقامة سلم وأمن دوليين عن طريق نزع السلاح النووي .

ومن الواضح ونحن نشرف على نهاية هذا العقد أن مفهوم الردع لايزال يحظى بالتأييد . ولأسباب تتعلق بالأمن الاقليمي كان وسيستمر تجريب الأسلحة النووية وتحسين نوعيتها . واليوم ، فإننا نعيش حالة من التناقض نرى فيها البلدان التي تحاول الاسهام في اقامة السلم والأمن الدوليين عن طريق نزع السلاح ، تنفذ في الوقت نفسه سياسات تقوم على الردع بالأسلحة النووية مع ما يترتب على ذلك من آثار سبق أن أشرت اليها .

وبالفعل ، فإن نزع السلاح النووي عملية طويلة للغاية ومنجزاتها الملموسة هزيلة . وينبغي أن نفهم فضلاً عن ذلك أن وقف سباق التسلح النووي ومواصلة مفاوضات نزع السلاح النووي لا يمكن متابعتهما بمعزل عن بعضهما بعضاً . وينبغي لمسألة لها مثل هذه الأهمية الحاسمة في نظر البشرية وتتعلق بالمحافظة على حضارتنا كاملة أن تكون مصدر اهتمام مشروع لدى جميع الدول .

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في جنيف في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ . ونظرا لأهمية هذا الحدث ، علينا أن نذكر بأن الدول الأطراف في هذه المعاهدة وغير الحائزة للأسلحة النووية قد تقيدت باخلاص بأحكامها . ونأمل من الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو حذوها دالة بذلك على مواصلة تعهدها بالوفاء بالتزاماتها . ويحاج حاليا بأن ابرام معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ، فضلا عن المحادثات الأخرى بشأن الحد من الأسلحة النووية الجارية بين الدولتين العظميين دليل على تقيدهما بأحكام المعاهدة . ونصت المادة السادسة والفقرتان الثامنة والثانية عشرة من ديباجة المعاهدة على جملة أمور منها أن المفاوضات ستتابع بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر وبنزع السلاح النووي في نهاية المطاف ، وبشأن ابرام معاهدة تتعلق بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة . وإذ نضع في اعتبارنا القدرة التدميرية الفائقة للترسانات الحالية للأسلحة النووية ، فإننا نرى أنه حتى يُحقق جميع أعضاء المجتمع الدولي وقفا لسباق التسلح النووي فإنه يتعين عليهم الشروع في اجراء مفاوضات شاملة بشأن حظر شامل للتجارب النووية . واننا نعتقد أنه إذا تواصل نزع السلاح النووي وفقا لهذه المبادئ فإننا سنرى عندئذ الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تتحقق على نحو ملموس .

وفي اقامة نظام يهدف الى حظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا ، أثيرت شكوك تتعلق بما إذا كان المؤتمر قد حقق نتيجة ملموسة . وقيل أن كثرة التفاصيل التقنية تقتضي المزيد من الوقت . ولذا فانه يمكن المحاجة كذلك بأنه ينبغي اعتبار التحسن الذي يشهده الجو السياسي الدولي الذي منحنا زخما ايجابيا فرصة للتعجيل باقامة هذا النظام . وبُذلت جهود كبيرة موجهة نحو ابرام اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا . وتم خلال السنوات القليلة الماضية بحث التفاصيل التقنية وكذلك التفاصيل المفاهيمية لوضع مثل هذه الاتفاقية بحثا مفصلا ، كما نعتقد أن مسألة اقامة هذا النظام باتت في متناولنا . فالجهود التي يبذلها رئيس اللجنة المخصصة ، السفير

بيير موريل ، والرؤساء الخمسة للأفرقة العاملة ، وتفانيهم في تسيير عمل اللجنة يستحق تقديرنا الخاص . وفي هذا الصدد ، فإن وفد بلدي يقدر بوجه خاص المبادرة الرامية إلى دعوة الخبراء لابداء تعليقاتهم وتقديم اقتراحاتهم إلى اللجنة . وهذا يمثل ممارسة مفيدة يمكن أن تثري مناقشاتنا في صياغة الاتفاقية .

وتكتسي مسألة التحقق من الاتفاقية أهمية بالغة في نظر اللجنة . وإننا نعتقد أن إقامة نظام تحقق شامل وقابل للتطبيق يدمج في الاتفاقية المقبلة سيكون الاختبار الحاسم لصدق نوايا الدول في ازالة ما تملكه من أسلحة كيميائية . وهناك عنصر آخر لا يقل أهمية عن الأول هو ترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية ، فضلا عن مرافق انتاجها . ومن شأن نظام تدمير يمكن التحقق منه يضمن القضاء على هذه الأسلحة وحظرها على نحو شامل أن يكون مصدر مصداقية لاتفاقية مقبلة . وهذا الجزء بالذات من مشروع الاتفاقية في حاجة إلى نهج عملي يعتمد حل المشاكل ويأخذ في الاعتبار أماني الدول التي تود حقا تحقيق حظر هذه الأسلحة المروعة قريبا وبصورة نهائية .

وفي دورة الربيع الماضي للمؤتمر ، ذكر وفد بلدي أنه لا يمكننا أن نحكم على نجاح المؤتمر في اقامة النظام إلا إذا تمكنّا في نهاية دورة هذا الصيف من رؤية نتيجة عملنا مدرجة بلغة المعاهدات في "النص المتداول" . وينبغي أن نتذكر أن التجمع الدولي الذي ضم ١٤٩ دولة في باريس في كانون الثاني/يناير من هذا العام قد تمخض عن ولاية الزامية بمضاعفة جهودنا من أجل اقامة النظام في وقت مبكر . ويتبين من المعلومات الفنية أن الوقاية من هجوم للأسلحة الكيميائية مستحيل تقريبا في مناخ استوائي مثل مناخنا . ويقال أيضا إن العودة إلى الحياة الطبيعية بعد مثل هذه الكارثة مهمة صعبة للغاية . وهذان سببان فقط من بين الأسباب العديدة التي تدفع باندونيسيا ، بوصفها أحد البلدان الاستوائية الكثيفة السكان الى أن تتبنى من بين أهداف نزع السلاح الرئيسية هدف الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية .

ووفد بلدي متفتح العقل ويبحث بطريقة بناءة أي فكرة أو مبادرة من شأنها أن تسهم في تحقيق هدف الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . وينبغي تأييد أي مبادرة تعزز الجهود الرامية إلى وضع صيغة نهائية لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، تكون عالمية وشاملة ويمكن التحقق منها ، يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح . وينطبق كذلك استعدادنا للتفكير على نحو ايجابي في مثل هذه المبادرة على الجهود التي تبذل خارج اطار مؤتمر نزع السلاح ، شريطة أن تعجل في إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يجري التفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر السيد وايارابي على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة .

والآن أعطي الكلمة للسيد هيلتينيوس ، ممثل السويد .

السيد هيلتينيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، سبق أن أتيحت الفرصة لوفد بلدي ليعرب عن ارتياحه الكبير لرؤيتكم تترأسون هذا المؤتمر ، ولكنني أود قبل أن أتناول موضوع البيان الذي سأدلي به اليوم ، أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن شكري وأجمل تمنياتي لزملائي الذين غادروا جنيف منذ آخر مرة أخذ فيها وفد بلدي الكلمة في الجلسة العامة ، وأعني بذلك السفير كمبورا من الأرجنتين ، والسفير بوكليزي من ايطاليا والسفير رودريجو من سري لانكا . واني ممتن للغاية للتعاون الممتاز الذي لمسته منهم جميعا وأتمنى لهم النجاح كل النجاح في مسؤولياتهم الجديدة .

وهناك مسائل عديدة مدرجة على جدول أعمال هذا المؤتمر تتعلق بالمجال النووي . وليس من قبيل الصدفة أن تكون مسألة حظر التجارب النووية هي البند الأول وأن تحظى من بين البنود بأكبر قدر من الاهتمام . ولكن هناك أيضا مسائل نووية أخرى تستحق الاهتمام ويمكن أن يحرز فيها تقدم نظرا للتطورات الدولية والأحداث المقبلة ، وتتطلب أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح إجراءً بشأنها .

وها هو موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقترب . وهو يؤثر بالفعل في العمل الجاري هنا في مؤتمر نزع السلاح وخارجه في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار . وترك أول اجتماع عقدته اللجنة التحضيرية في نيويورك في شهر أيار/مايو الماضي الانطباع بأن هناك التزاما قويا سائدا بين الدول الأطراف فيما يتعلق بضرورة العمل من أجل عقد مؤتمر استعراضي ناجح ، وبالتالي تعزيز المعاهدة وضمان تمديدها إلى ما بعد عام ١٩٩٥ . وكما هي الحال في المؤتمرات الاستعراضية السابقة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، فما من شك في أنه سيتم التدقيق عن كثب في مسألة اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية لاجراءات أو عدم اتخاذها لاجراءات لتحسين أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وما هي نتيجة الالتزامات المبينة في المادة السادسة بمواصلة المفاوضات بحسن نية في ميدان نزع السلاح النووي؟ فالواقع ان هناك أشياء ايجابية ينبغي الاشارة إليها - مثل معاهدة القوات النووية متوسطة المدى والمفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية . لكنه لم يحرز بعد أي تقدم بشأن المسألة الحاسمة وهي مسألة فرض حظر شامل على التجارب النووية .

واليوم ، أود أن أتناول بندين نوويين آخرين مدرجين على جدول أعمالنا ولهما أهمية في هذا السياق ، وهما ، مسألة ضمانات الأمن السلبية ومسألة الأسلحة الاشعاعية . ولا داعي في هذا المحفل لسرد التاريخ الطويل لمسألة ضمانات الأمن السلبية . ودعوني فقط أذكر بطلبي الذي تقدمت به في الستينات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، خلال المفاوضات بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والمتعلق باعطائها ضمانات بعدم مهاجمتها أو تهديدها بالأسلحة النووية . غير أن هذا الطلب رفض ولم يدرج هذا الشرط في المعاهدة . وحققت الدورة الاستثنائية الأولى في عام ١٩٧٨ خطوة معينة إلى الأمام ، إذ أعطت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمن سلبية وحيدة الجانب إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . بيد أن هذه الضمانات لم تكن مرضية من وجهة نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باستثناء أمر واحد هو أنها كانت مقرونة بقيود وشروط خفضت إلى حد كبير من قيمتها بوصفها وسيلة لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ووفقا للصيغة التي وضعت فيها في ذلك الوقت ، والتي لا تزال بها الآن ، فإنها وضعت أساسا لملاءمة المذاهب الأمنية والأهداف السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية نفسها . وكان الموضوع محل مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح منذ اواخر السبعينات . وكما أشار الى ذلك سفير باكستان الموقر في ١٧ آذار/مارس في بيان أدلى به نيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، فان الوعد الأول للدول الحائزة للأسلحة النووية قد تلاشى وانه لا يزال راكدا منذ ذلك الوقت .

ولا تزال السويد تولي اهتماما فعالا لمسألة ضمانات الامن السلبية في انتظار القضاء التام على الاسلحة النووية . ولذلك فان وفد بلدي يشجب بقوة حالة الركود هذه . واننا نعتبر ان هذه المسألة ذات أهمية لا بالنسبة للقضية العامة المتمثلة في عدم انتشار الاسلحة النووية وحسب ، بل وكذلك بالنسبة لمصالح امننا الوطني الخاص . وتولد التكنولوجيا العسكرية ، بما في ذلك استحداث منظومات ايصال للأسلحة النووية والتقليدية الجديدة والاطول مدى ، تهديدات جديدة محتملة لأمن أجزاء عديدة في العالم ، بما في ذلك منطقة بلدان الشمال . ولمواجهة هذه الحالة نرى انه ينبغي وضع

ترتيبات يمكن ان تساعد في بناء الثقة واعادة تأكيد التحكم في الاحداث في وقت الأزمات . وستشكل ضمانات الأمن السلبية غير المشروطة تدابير هامة من هذا النوع . واسمحوا لي أن أضيف اننا رفضنا مع ذلك ، انطلاقا من خلفية السياسة السويدية الحيادية ، فكرة الاعتماد ، من اجل ضمان أمننا ، على ما يسمى ضمانات الأمن الايجابية ، التي يمكن في نظرنا ان تضعنا في حالة تبعية وقد تغري دولا أخرى بالتدخل .

وواضح ان أول العناصر الأساسية في ضمانات الأمن السلبية الفعالة يتمثل في انها تعهدات ملزمة قانونا للدول الحائزة للاسلحة النووية بألا تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في أي ظروف كانت . وفي الحقيقة ينبغي ان يكون الالتزام من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية على هذه الدرجة من البساطة والوضوح . وفيما يتعلق بالاطار القانوني المتعلق بضمانات الامن السلبية ، فان للسويد تحفظات كبيرة تتعلق بفكرة ابرام معاهدة دولية من شأنها ان تفرض مزيدا من الالتزامات على الدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وينبغي الا تجبر هذه الدول على التعهد بمزيد من الالتزامات اذا تعهدت ، عن طريق انضمامها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية او اي معاهدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية أو بأي طريقة اخرى ملزمة قانونا سيتم تحديدها ، بألا تستحدث او تقتني بطريقة اخرى أسلحة نووية .

وتبدو اختلافات كبيرة في الضمانات القائمة ينبغي إزالتها والاستعاضة عنها بمعايير موضوعية للاستجابة للمطلب الشرعي بأمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية . والاصرار على الحالات الاستثنائية معادل لمحاولة تبرير استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في ظل ظروف معينة . وأود أن اركز في هذا السياق على نوعين من الاستثناءات ، أي فيما يتعلق بالدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي توجد فوق أراضيها اسلحة نووية او انها مشاركة في عملية عسكرية عن طريق التحالف او الاتحاد مع دولة أخرى مالكة لأسلحة نووية . وقد أشير مرات ومرات إلى أن هذه الاستثناءات تسبب غموضا كبيرا فيما يتعلق بدقة انطباق الضمانات وتفسح المجال للتفسيرات غير الموضوعية من جانب الدول الحائزة للاسلحة النووية .

ويتضمن الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية البيان التالي المتعلق بالعمل الجاري في مؤتمر نزع السلاح بشأن ضمانات الأمن السلبية .

"واذ يدرك المؤتمر المشاورات والمفاوضات المتعلقة باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، وهي المشاورات والمفاوضات التي ظلت جارية في مؤتمر نزع السلاح لعدة سنوات ، يعرب المؤتمر عن أسفه لأن البحث عن نهج مشترك يمكن ادراجه في صك دولي ملزم من الناحية القانونية لم يكن ناجحا . ويحيط المؤتمر علما بعزم مؤتمر نزع السلاح الذي أعرب عنه بصفة متكررة على أن يواصل استكشاف طرق ووسائل للتغلب على الصعوبات التي يواجهها في عمله ، وعلى ان يضطلع بمفاوضات حول مسألة اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استخدام الاسلحة النووية او التهديد باستخدامها ضدها . وفي هذا الصدد ، يدعو المؤتمر جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للاسلحة النووية ، الى ان تواصل في مؤتمر نزع السلاح المفاوضات المكرسة للبحث عن نهج مشترك مقبول للجميع يمكن ادراجه بصك دولي يكون ملزما من الناحية القانونية" .

ولن يكون هناك متسع من الوقت اذا كان لا بد ان تتضمن الخلاصة في الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٠ قائمة بالنتائج الملموسة التي تم تحقيقها ، ولا تقتصر على سرد النداءات المتجددة لاتخاذ اجراء . ويبدو ان الشروط الاساسية الضرورية لإحراز تقدم متوفرة: فالدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية تشارك جميعها في أعمال اللجنة المخصصة ، واعترفت بشرعية مطالب الدول غير الحائزة للاسلحة النووية المتعلقة بالضمانات الامنية السلبية . واليوم يجري استعراض اعادة صياغة المفاهيم والمبادئ بشأن المبادئ المتعلقة بنزع السلاح والأمن . وقد حان الوقت الآن لأن تخطو جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية المعنية خطوة الى الامام طال انتظارها وأن تعطي ضمانات فعالة وملزمة بألا تستخدم الاسلحة النووية او تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في أي ظروف كانت .

والمسألة الثانية التي أود أن اتعرض لها اليوم هي مسألة حظر الهجمات على المنشآت النووية التي تناولها فريق الاتصال باء التابع للجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الاشعاعية . وعلى الرغم من القيادة المقتدرة والحيوية للغاية لرئيس فريق الاتصال ، السيد جيفرز من هولندا فليس هناك علامات تدل على تقارب الآراء المتعارضة بصورة أساسية في المجالات الرئيسية .

ودعوني مرة اخرى اعود الى نقطة البداية في الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي أظهرت ان الهجمات على المنشآت النووية يمكن ان تنطوي على مخاطر كبيرة بسبب انطلاق الاشعاعات . واعترف المؤتمر الاستعراضي بأن المسألة قيد النظر في مؤتمر نزع السلاح وحث على تعاون جميع الدول من اجل استكمال النظر فيها بسرعة . ومنذ اقرار بند جدول الاعمال المتعلق بالأسلحة الاشعاعية ، دعت السويد بقوة الى ادراج حظر الهجمات على المنشآت النووية في معاهدة مقبلة تتعلق بالاسلحة الاشعاعية وذلك لاعطاء المفاوضات هدفا ملموسا وذا معنى .

ولا أنوي اليوم أن أعطي صورة شاملة على الموقف السويدي بشأن هذه المسألة . واود بدلا من ذلك أن أتناول بعض النقاط المحددة التي أشير اليها في دورة الربيع في فريق الاتصال باء وفي بيانات الجلسة العامة . ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا ان الهدف الرئيسي من معالجة هذا البند من جدول الاعمال ينبغي ان يكون منع الدمار الشامل الذي يترتب على اطلاق الاشعاع . وقد أعد الموقف السويدي بهدف تقديم نهج واقعي وملائم تقبله جميع البلدان ويؤول الى حظر شامل من شأنه ان يخفف حقا من مخاطر الهجمات على المنشآت النووية .

وبامكان المرء بطبيعة الحال ان يختار نهجا مبسطا بدرجة أكبر للدعوة الى ابرام معاهدة تحظر الهجمات على أي منشأة تعالج مواد نووية مهما كان نوعها . عندئذ لن يكون من الضروري اجراء مناقشات تقنية معقدة بشأن المعنى الحقيقي للمواد النووية ، كما يمكن التخلي عن مفهوم معيار الدمار الشامل . بيد ان وفد بلدي يتساءل عن مدى واقعية الحظر الذي لا يقوم على معيار الدمار الشامل .

وخلال دورة الربيع ، ركزت المناقشة مرة اخرى على مسألة النطاق . واثيرت مسائل اساسية تتعلق بالبدائل الثلاثة قيد المناقشة الآن . فهل ينبغي حظر جميع الهجمات على أي منشأة نووية بموجب معاهدة من هذا النوع؟ أو هل ينبغي حظر جميع الهجمات على المنشآت النووية التي تندرج ضمن اي فئة من الفئات المشمولة بالمعاهدة؟ أو هل ينبغي فقط ان تشكل الهجمات على المنشآت النووية المشمولة بالمعاهدة والتي يترتب عليها بالفعل انتشار المواد الاشعاعية انتهاكا للمعاهدة؟ .

وكما قلت منذ حين ، فإن السويد تعتبر الخيار الأول غير واقعي . أما المفهومان المتعلقان بالخيارين الأخيرين فإنهما وثيقا الصلة ببعضهما بعض . وحظر جميع الهجمات على المنشآت المشمولة بالمعاهدة يفترض مسبقا وجود ملاجئ ومناطق حامية حول المنشآت المذكورة . ولا تجد السويد أي صعوبة من حيث المبدأ في الموافقة على انشاء هذه المناطق . بيد أن هناك مشاكل تتعلق بالملاجئ - وهي مشاكل نوقشت في مفاوضاتنا السابقة . وعلى سبيل المثال اذا كان مفاعل للطاقة يساهم مباشرة في الجهد العسكري لعدو ما عن طريق تزويده بالطاقة الكهربائية ، فانه يمثل بذلك هدفا عسكريا مشروعا وفقا للقانون الدولي المتعلق بالحروب . ونظرا للدقة الفائقة للأسلحة الحديثة ، فإنه يمكن قطع الامداد الكهربائي دون الهجوم على المفاعل نفسه - أي دون أن تترتب على ذلك عمليا أي آثار اشعاعية فاجعة . وفي حالة انشاء ملجأ ، فإن هذا الخيار إما أن يستبعد أو أن يواجه بدلا من ذلك مسألة معقدة هي مسألة تحديد شكل وحجم الملاجئ ، وذلك إما بطريقة عامة أو لكل منشأة على حدة .

وانطلاقا من هذه الخلفية قدمت السويد اقتراحا بشأن نطاق معاهدة تفرض مسؤولية مطلقة على المهاجمين لضمان عدم شن هجوم بطريقة تترتب عليها آثار اشعاعية فاجعة . وعلى أي دولة طرف في المعاهدة أن تصدر تعليمات الى قوادها العسكريين وفقا لذلك ، عن طريق كتيبات التعليمات العسكرية مثلا .

والموقف السويدي بشأن هذه المسألة المحددة المتعلقة بالنطاق قائم على الاعتبارات التقنية أكثر مما هو قائم على المبدأ . ونحن نرحب باقتراحات الوفود الأخرى بشأن كيفية حل هذه المشاكل . وأود في هذا الصدد بوجه خاص أن أشير الى الوثيقة CD/331 الصادرة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ المقدمة من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والتي تعالج في جزء منها هذه المسألة . وكما تشير هذه الوثيقة ، فانه سيتعين لأسباب واضحة أن تظل المناطق الوقائية خالية من المنشآت العسكرية وغيرها من الأهداف العسكرية المشروعة . وإذ تشير الورقة الى مشاكل مثل اختلاف معايير السلامة بين الدول وحقيقة أن كثافة المنشآت النووية كبيرة في بعض البلدان في حين أن هذه المنشآت توجد في بلدان أخرى متفرقة وبعيدة عن بعضها بعضا أو لا توجد إلا باعداد صغيرة ، فإنها تخلص الى "أن مسألة ما إذا كان يمكن في الحقيقة انشاء مناطق وقائية في المستقبل القريب مسألة ذات أهمية" .

ويوافق الوفد السويدي على أنه قد يكون من المهم حظر الأسلحة قبل تطويرها ووزعها . وفي الحقيقة ، فقد تم بموجب هذه الاتفاقات غلق قطاعات كاملة يمكن أن تسهم في سباق التسلح . بيد أننا لا نتفق مع الذين يرغبون في توسيع نطاق هذا الخلاف ليشمل الأسلحة الاشعاعية بمعناها "التقليدي" ، لأننا نرى أن صنع الأسلحة الاشعاعية لن يكون في رأينا ممكنا حتى نظريا ، ولا حتى في المدى الطويل . ومن شأن ابرام معاهدة تتعلق بالأسلحة الاشعاعية تقتصر على "الشق أ" أن تكون نصرا كاذبا حقا بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح . وسيكون ذلك واضحاً بوجه خاص إذا ظلت في الوقت نفسه الهجمات على المنشآت النووية - وهي خطر حقيقي قائم اليوم ويشغل بال الناس - خارج نطاق حظر الأسلحة الاشعاعية .

ولذلك فإن المهمة العاجلة المتمثلة في حظر الهجمات على المنشآت النووية لا يمكن اعتبارها مسألة جانبية . وبدلا من ذلك ، فقد أعرب مؤتمر نزع السلاح ، من خلال تناوله هذه المسألة ، عن طموحه الى حل مشكلة أمنية حقيقية تواجهها دول عديدة اليوم وتدركها بشدة . ويرى وفد بلدي أن هذا الطموح لا يمكن إلا أن يزيد في مصداقية مؤتمر نزع السلاح .

ومسألة منع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة للأمن والاستقرار في العالم . وهناك اجراءات عديدة يمكن اتخاذها للتشجيع على تحقيق هذا الهدف . ومن بين هذه الاجراءات بطبيعة الحال ابرام معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . ويتمثل الاجراء الآخر في ابرام اتفاق بشأن اجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات الاستراتيجية . غير أن هناك اجراءات أخرى يمكن أن تسهم في بلوغ هذه الغاية . وقد ذكرت اثنين منهما في بياني اليوم - وهما تحسين الضمانات الأمنية السلبية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية وابرام معاهدة ذات مغزى بشأنه حظر الأسلحة الاشعاعية . وقد حان الوقت لبذل جهد مصمم للتوصل كذلك الى اتفاق بشأن هذه البنود المدرجة أيضا في جدول أعمالنا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أشكر ممثل السويد على بيانه . وليس لدي متكلمون آخرون على قائمة اليوم . وهل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟

السيد فريدريسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): طلبت الكلمة لأوضح ما يبدو أنه سوء تفاهم كبير . فقد ذكر زميلنا الموقر من اندونيسيا ، اذا فهمت ما جاء في بيانه بدقة ، وأعتقد أني فهمت ذلك ، أن دولتين وديعتين تعارضان عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية . وما أعلمه هو أن هذا غير صحيح . وإذ طلب العدد اللازم من الأطراف عقد هذا المؤتمر ، فإن الولايات المتحدة تضطلع طوعيا بواجباتها بوصفها دولة وديعة . وقد أبلغنا جميع

الدول الأطراف بنية الدول الوديعة عقد هذا المؤتمر ونحن بصدد التشاور مع الدول الوديعة الأخرى فيما يتعلق بهذا المؤتمر . وبالتأكيد فما من شك في أننا سنضطلع كما ينبغي بالواجبات التي تقع على كاهل دولة وديعة لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية): بصفتي أمثل احدى الدول الوديعة لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، لعله من واجبي أيضا أن أقول بعض الكلمات . وأعتقد أن هناك اختلافاً واضحاً بين السياسة الوطنية لأي دولة ومسؤوليات أي دولة وديعة . وبقدر ما يتعلق الأمر بالمملكة المتحدة فقد أوضحنا تحفظاتنا الكبيرة للغاية بشأن الحكمة من الدعوة الى عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بهدف تحويلها إلى معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية . ولكننا أوضحنا كذلك ، بوصفنا دولة وديعة ، أننا نعتزم الاضطلاع بمسؤولياتنا كاملة بوصفنا دولة وديعة وأن الدول الوديعة الثلاث جميعها قد قامت بالفعل حقا ، كما بلغنا ذلك منذ حين ، بإتخاذ عدد من الاجراءات في هذا الاتجاه . ولعلي أضيف - وهذا شعوري الشخصي - أن ما قاله نائب رئيس الوفد الأندونيسي المحترم لا يتنافى في اعتقادي مع التمييز الذي ذكرته منذ وهلة ، غير أني فكرت كذلك في توضيح موقفنا وذلك في حالة وجود أي أسباب تكون مدعاة لسوء التفاهم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية): أقترح أنه ينبغي علينا الآن أن ننظر في طلب غانا في المشاركة في المؤتمر العام وفي الهيئات الفرعية المنشأة بشأن البنود ٤ و٦ و٨ من جدول الأعمال . وقد تم توزيع مذكرة غانا في بداية الأسبوع الماضي ولم ترد أية تعليقات من الدول الأعضاء . لذلك يمكننا ، والحالة هذه ، أن نتخذ قرارا بشأن الطلب دون الحاجة الى عقد جلسة غير رسمية ، على أن يكون مفهوما أن ذلك لا يشكل سابقة للمستقبل .

وأدعو المؤتمر الى النظر في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة CD/WP.368 والمتعلق بطلب غانا . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على ذلك .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: سيتذكر أعضاء المؤتمر أن الأمانة قامت في الجلسة العامة المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه الماضي بتوزيع رسالة من رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها . وأشار الرئيس في رسالته الى الفقرة ٢٣ من تقرير اللجنة الذي تشير فيه اللجنة التحضيرية الى الطلب

الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في المعاهدة فيما يتعلق بالمادة ٥ ، وأنها تقرر دعوة مؤتمر نزع السلاح الى أن يباشر فورا النظر في المزيد من التدابير في ميدان نزع السلاح من أجل منع سباق التسلح على قاع البحار والمحيطات وفي باطن أرضها . وفي هذا الصدد ، قررت اللجنة التحضيرية أن تطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يمكن الدول الأطراف غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح من المشاركة في النظر في هذه التدابير وفقا للنظام الداخلي" .

وتمخضت المشاورات مع الأعضاء فيما يبدو على توافق في الآراء تمثل في أن على المؤتمر أن ينظر في هذه المسألة في جلسة غير رسمية تعقد يوم الثلاثاء ١٨ تموز/يوليه ، بعد الجلسة العامة مباشرة ، على أن يكون مفهوما أنه اذا لم تختتم المناقشة في تلك الجلسة فانها ستستمر في جلسة غير رسمية أخرى تعقد يوم الخميس ٢٠ تموز/يوليه بعد الجلسة العامة لذلك اليوم أيضا .

وإذا لم تكن هناك تعليقات فإنني سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الاجراء المقترح .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: وفيما يتعلق بمشاركة الدول الأطراف في المعاهدة التي ليست أعضاء في المؤتمر ، فان الأمانة ستبلغها كتابة بالقرار المتخذ اليوم ، وذلك حتى تتمكن ، إذا رغبت في ذلك ، من تقديم طلبات المشاركة في موعد أقصاه ١١ تموز/يوليه المقبل . وسينظر المؤتمر في هذه الطلبات وفقا لنظامه الداخلي .

وأود الآن أن أشير الى الجدول الزمني للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع المقبل . وتم إعداد الجدول الزمني بعد التشاور مع خليفتي ومع رؤساء اللجان المختصة . وكالعادة فان الهدف منه هو مجرد الدلالة ويمكن تغييره كلما اقتضت الحاجة ذلك . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض فاني سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس: وبعد لحظات قليلة سأرفع الجلسة العامة ٥١٣ لمؤتمر نزع السلاح ، وهي السادسة والأخيرة في شهر حزيران/يونية ١٩٨٩ .

وأعتقد ، وأنا أفعل ذلك ، أن الفرصة مناسبة لأذكركم مرة أخرى بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حث في اعلانه الختامي لعام ١٩٨٥ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة في المفاوضات

العاجلة وابرام معاهدة شاملة لحظر التجارب النووية ، كأولوية قصوى ، في مؤتمر نزع السلاح هذا .

وحتى نضع ذلك في اعتبارنا حقا خلال الشهرين المتبقيين من دورة عام ١٩٨٩ ، أود توجيه الانتباه إلى "التصميم الراسخ" الذي بلغته اللجنة المخصصة المعنية بالبرنامج الشامل لنزع السلاح في السنة الماضية والوارد ذكره في تقريرها الى الجمعية العامة المتمثل في إستكمال اعداد البرنامج "لتقديمه الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين على أقصى تقدير" . وأتمنى أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف المشرف .

وستعقد الجلسة العامة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٤ تموز/يوليه في الساعة ١٠ صباحا . رفعت الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠ صباحا